الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

28 **أغسطس** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ارتفاع معدلات الزواج 9.60 ٪.. و"المودة" تؤهل 42 ألف شاب وفتاة

ضعف التوافق الفكري يتسبب في 46 ٪ من حالات الطلاق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.alriyadh.com/1968746

درّبت جمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة أكثر من 42000 مقبل ومقبلة على الزواج خلال عشر سنوات منهم 18 % تم تأهيلهم العام الفائت وهذا العام ويأتي ذلك من منطلق حرص الجمعية في بناء جيل واع من الشباب بمسؤولياته تجاه أسرته والمجتمع لتحسين جودة حياة الأسرة تماشياً مع أهداف رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني من دعم الشباب الذين تبلغ نسبتهم بالمملكة 66 % ممن هم في سن الزواج وفق آخر الإحصائيات وقد قدمت المملكة الكثير من الجهود لدعم الأسر الناشئة في السعودية ابتداءً من صدور قرار مجلس الوزراء رقم (ض 144) في العام 1434هـ والذي يهدف إلى إعداد المقبلين والمقبلات على الزواج عبر الحقيبة الوطنية التدريبية المعتمدة والتي نفذتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالشراكة مع جمعية المودة.

وأفاد المدير العام لجمعية المودة للتنمية الأسرية الأستاذ محمد بن علي آل رضي أن مبادرة تأهيل المقبلين على الزواج وكذلك الأسر الناشئة تنفذ في جميع مناطق المملكة من خلال أكثر من 50 جمعية للتنمية الأسرية والزواج ومراكز أسرية متخصصة والتي ساعدت خلال العام الفائت أكثر من 38 ألف شاب وشابة في التأهيل قبل الزواج.

كما أوضح آل رضي بأن معدلات الزواج ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، حيث أشارت الاحصائيات أن متوسط نسبة الزواج سجّل العام 2020 ارتفاعاً بنسبة 9.60 % عن العام 2019 ,بإجمالي 138958 عقد زواج لمواطنين سعوديين مما يتطلب جهود توعوية أكبر في تأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج، موضحاً المقبلين على الزواج والأسر الناشئة قد يواجهوا بعض التحديات التي قد تؤدي إلى الانفصال خصوصا خلال ال 6 سنوات الأولى من الزواج، فقد أشارت دراسة أجرتها الجمعية قامت بدراسة وجهة نظر المطلقين والمطلقات بأبرز الأسباب التي قادتهم إلى الطلاق، وجدت الدراسة أن 46 % من حالات الطلاق تحدث بسبب ضعف التوافق الفكري والثقافي بين الزوجين ثم يليها ضعف الحوار بين الزوجين ثم التدخلات الخارجية في العلاقة الزوجية ومن خلال تحليل القضايا الواردة إلى الجمعية خلال العام 2021م وجدت الجمعية أن قضية فتور العلاقات واختيار شريك الحياة من ابرز القضايا التي قد تقع بين الزوجين في الـ6 سنوات الأولى من الزواج.

وأكد آل رضي أن لبرامج تأهيل المقبلين على الزواج أهمية كبيرة في تحقيقي الاستقرار الأسري، حيث أشارت دراسة "اثر تأهيل برنامج المقبلين على الزواج" لمستفيدين البرنامج بين عام 2013 إلى 2018، أن للبرنامج أثر كبير حيث أشار 80 % ممن استفادوا من الدورات انهم يعيشون حياة مستقرة، وفي المقابل 57 % ممن لم ينضموا للبرنامج التدريبي حياتهم غير مستقرة، وتقوم بتقديم برنامج تأهيل المقبلين على الزواج منذ السنوات الأولى من تأسيس الجمعية على أيدي مختصين ومستشارين في مجال التأهيل الزواجي وذلك للمساهمة في بناء جيل واع من الشباب بمسؤولياته تجاه اسرته والمجتمع. وأكد آل رضي انه يجب أن يصبح برنامج تأهيل المقبلين على الزواج الزامي على جميع من يعتزم الزواج لما فيه من اثر إيجابي عميق يأثر على الزوجين وتثقيفهم في الجوانب الشرعية والحقوقية والجوانب الاجتماعية والجوانب النفسية والصحية بالإضافة إلى تزويد المستفيدين بالمهارات وطرق إدارة الميزانية الاسرية.

وأكد آل رضي أن للجمعيات الأسرية في المملكة دور كبير في المساهمة في تحقيق الاستقرار للأسرة من خلال جهودها في تقديم البرامج ودورات تأهيل المقبلين على الزواج والتي يتم تقديمها بشكل حضوري أو افتراضي في شتى مناطق المملكة، وأوضح أنه يجب أن يصبح برنامج تأهيل المقبلين على الزواج إلزامياً على جميع من يعتزم الزواج لما فيه من أثر إيجابي عميق يؤثر على الزوجين وتثقيفهم في الجوانب الشرعية والحقوقية والجوانب الاجتماعية والجوانب النفسية والصحية بالإضافة إلى تزويد المستفيدين بالمهارات وطرق إدارة الميزانية الأسرية.

زيادة الخدمات العدلية الإلكترونية 85 ٪ خلال خمسة أعوام

«التحول الوطني» نحو العدالة الناجزة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.alriyadh.com/1968743

على مدى السنوات الخمس الماضية واصلت وزارة العدل تألقها في تحسين وتطوير الخدمات العدلية تماشيا مع أهداف الرؤية السعودية 2030 والتي تؤكد على تعزيز قيم العدالة والشفافية، كأحد أهم الأهداف المسندة لبرنامج التحول الوطني، حيث يعمل البرنامج مع وزارة العدل على تطوير الإجراءات والآليات لضمان الوصول إلى المستويات المأمولة من العدالة والشفافية في الجهات الحكومية، وتسريع تجاوب الجهات الحكومية مع المستفيدين ورفع مستوى رضاهم، وتحسين إجراءات الخدمات الحكومية عبر تبسيطها وتسهيل الوصول إليها.

ومن أبرز ما تم العمل عليه لتحقيق التحول الرقمي الشامل في وزارة العدل تقديم العديد من الخدمات العدلية إلكترونيًا في جميع القطاعات في القضاء والتنفيذ والتوثيق والصلح، مما يغني المستفيدين عن زيارة المرافق العدلية، وساهم في رفع جودة الخدمات وتسهيل الحصول عليها، الأمر الذي انعكس على نجاح مبادرات برنامج التحول الوطني في رفع نسبة الخدمات الإلكترونية في وزارة العدل من 33 % في عام 2017 إلى أكثر من 85 % بنهاية 2021، "الرياض" تستعرض أهم المبادرات العدلية التي أطلقتها المملكة.

بوابة ناجز

تشمل الخدمات الإلكترونية المقدمة عددًا كبيرًا من الخدمات المتنوعة، حيث تقدم بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز" 134 خدمة عدلية إلكترونية، استفاد منها خلال العام الجاري 2022 ما يزيد على 5.1 ملايين مستفيد، دون الحاجة لزيارة المقرات العدلية، عبر تمكينهم من خدمات القضاء، التنفيذ، التوثيق، وغيرها من الخدمات عن بعد، بنفس الجودة والكفاءة، حيث أوضحت الوزارة أن البوابة شهدت أكثر من 27 مليون زيارة لمختلف خدماتها الإلكترونية، خلال نفس الفترة، وأُضيفت إلى بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز" مؤخراً 51 خدمة جديدة، ليصبح عدد الخدمات المتاحة عبرها 134 خدمة عدلية، يمكن للمستفيدين (مواطنين - مقيمين - زائرين - قطاع الأعمال) إجراؤها وفق خطوات بسيطة وميسرة؛ مما يختصر عليهم الجهد والوقت، دون الحاجة إلى زيارة المرافق العدلية من محاكم وكتابات عدل وفروع للوزارة، وتتميز بوابة "ناجز" بتصنيف العديد من الخدمات حسب الاختصاص ليسهل على المستفيد الحصول على الخدمة العدلية، التي من أبرزها (القضاء - التنفيذ - العقارات - الوكالات والإقرارات - الحالات الاجتماعية - خدمات التراخيص) وغيرها من الخدمات العدلية المتنوعة.

تطبيق ناجز

ولتسهيل الحصول على خدمات "ناجز"، تم التطبيق الإلكتروني لخدمات "ناجز" المتوفر في جميع متاجر الأجهزة الذكية، والذي تم إطلاقه في عام 2021 ضمن خطة الوزارة للتحول الرقمي والتوسع في خدماتها الإلكترونية كافة، وبلغ إجمالي المستفيدين من الخدمات العدلية المقدمة رقمياً عبر تطبيق الأجهزة الذكية أكثر من مليون مستفيد، وذلك خلال العام الجاري 2022، حيث شهد تطبيق ناجز خلال العام إطلاق 21 خدمة جديدة، من أهمها كتابات العدل المتنقلة، وإتاحة تحميل صك الحكم، والتحقق من صك حكم، والاستعلام عن طلبات التنفيذ، وخدمة المواعيد (حجز موعد - الاستعلام عن موعد)، وخدمات التحقق (فواتير فرجت - حالة اجتماعية – وكالة - معاملة)، بالإضافة لخدمات مأذوني الأنكحة (طلب ترخيص - تجديد رخصة - إعادة قيد)، إلى جانب توفير التطبيق لدليل مأذوني الأنكحة.

ووفقًا لإحصاءات الوزارة، فإن أكثر الخدمات استخداماً في التطبيق هي خدمات الاستعلام عن القضايا، والاستعلام عن العقارات، وحجز موعد مع مرفق عدلي، والتحقق من فواتير فُرجت، والتحقق من حالة اجتماعية، وطلب ترخيص مأذون، وخدمة كتابات العدل المتنقلة.

ويمتاز تطبيق "ناجز" بالكثير من الخصائص؛ إذ يكفي تسجيل الدخول مرة واحدة على تطبيق "ناجز" للحصول على أي خدمة يطلبها المستفيد، مما يسهل الأمر ويختصر الوقت عليه، كما أن التطبيق يُغني المستفيدين من مواطنين ومقيمين وقطاعات الأعمال عن زيارة المقرات العدلية.

مركز ناجز

لتسهيل الحصول على الخدمات العدلية، وجمعها تحت سقف واحد، تم من خلال مبادرات برنامج التحول الوطني إطلاق مركز الخدمات العدلية "ناجز" الذي استفاد من خدماته أكثر من 100 ألف مستفيد، ويهدف المركز لحفظ وقت وجهد المستفيدين، وتقديم الخدمات بجودة عالية في ظل بيئة عمل احترافية تضمن موثوقية الإجراءات.

وأوضحت وزارة العدل أن مركز ناجز الذي دشنه وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني في شهر رجب من العام 1441 هـ يقدم أكثر من 120 خدمة، كما بينت الوزارة أن إجمالي عمليات القضاء التي جرى إنجازها عبر المركز بلغت نحو 25 ألف عملية، فيما بلغت عمليات التوثيق أكثر من 13 ألف عملية، و70 ألف عملية تنفيذ لقطاع الأعمال، فيما استفاد 500 محام من باقة المحامي التي يقدمها المركز. لافتة إلى أن مركز ناجز قدم مؤخرًا خدمات جديدة تمثلت في: إضافة وتغيير الممثل النظامي، والاستعلام عن طلبات التنفيذ للشركات، وخدمة منازعة التنفيذ، بالإضافة إلى خدمة توثيق وفرز وتجزئة العمليات العقارية للمساحات التي تزيد على 10 آلاف متر مربع.

ويسهم المركز في رفع مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات العدلية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، محققاً أهداف وزارة العدل في برامج التحول الوطني لتعزيز التميز في الأداء الحكومي، للوصول إلى رؤية المملكة 2030.

ويقدم المركز خدماته في أوقات عمل مرنة صباحية ومسائية تيسيراً على المستفيدين من خلال كفاءات متخصصة بخبرات شرعية وقانونية، وبالتعاون مع القطاع الخاص.

تعزيز الأمن العقاري

سعيًا لتعزيز الأمن العقاري في المملكة، أطلقت وزارة العدل مبادرة رقمنة الثروة العقارية، ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني، وتهدف المبادرة إلى تسريع إنجاز العمليات العقارية بشكل آمن ودقيق، وتصحيح البيانات العقارية، ودعم البورصة العقارية، ودعم التسجيل العيني للعقار، وتعمل المبادرة من خلال مسارين أساسيين، الأول هو رقمنة أصول الوثائق العقارية، وذلك من خلال رقمنة جميع الوثائق العقارية من سجلات وضبوط ومعاملات، فيما يتمثل المسار الثاني في تحويل إجراءات إدارة الثروة العقارية إلى إجراء رقمي إلكتروني بالكامل.

وفيما يتعلق بالمسار الأول فقد أعلنت وزارة العدل اكتمال رقمنة 100 مليون وثيقة عقارية في مختلف مناطق المملكة، تمثل المرحلة الأولى التي انطلقت من عام 2020، وتتم عملية الرقمنة عن طريق معامل الرقمنة المركزية التي تعمل على مدار الساعة وتعد الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط، كما أعلنت الوزارة أيضًا عن اكتمال رقمنة الوثائق العقارية بنسبة 100 % في منطقة المدينة المنورة، وبينت الوزارة أن الوثائق التي تمت رقمنتها في منطقة المدينة المنورة كانت محفوظة كوثائق ورقية في أكثر من 20 مرفقًا عدليًا تتبع للمنطقة، وبلغ إجمالي الوثائق العقارية المرقمنة في المنطقة نحو 15 مليون وثيقة، وتشمل جميع الوثائق العقارية من سجلات وضبوط ومعاملات، وتهدف الوزارة إلى رقمنة الوثائق العقارية في مناطق المملكة كافة تباعًا.

الثروة العقارية

في المسار الآخر الهادف إلى تحويل إجراءات إدارة الثروة العقارية إلى إجراء رقمي إلكتروني بالكامل، أطلقت الوزارة العديد من الخدمات التي كان من ثمرتها رقمنة الصكوك العقارية، والتنفيذ السريع والرقمي لضريبة التصرفات العقارية، والإفراغ العقاري إلكترونياً خلال 60 دقيقة عبر خدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني، واختصار الزمن المستغرق لفرز وحدات الإسكان من شهور إلى ثوانٍ.

كما كشفت وزارة العدل، عن عمليات الإفراغ العقاري الإلكترونية المكتملة بنجاح، عبر بوابة ناجزnajiz.sa ، خلال النصف الأول من عام 2022، التي بلغت 30 ألف عملية، وأوضحت الوزارة أن عمليات الإفراغ تقدم من خلال بوابة ناجز عبر خدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني، مشيرة إلى رفع الحد الأعلى لقيمة العقارات التي يرغب ملاكها بإفراغها إلكترونياً من ثلاثة ملايين ريال إلى 20 مليون ريال.

وأفادت الوزارة بأن الإفراغ العقاري متاح إلكترونياً على مدار الساعة، وفق خطوات بسيطة وميسرة، تتيح للبائع والمشتري إكمال إجراءات الإفراغ، والاتفاق على تفاصيل المبايعة بشكل آلي دون الحاجة لاعتماد من كاتب عدل أو موثق، في أقل من 60 دقيقة.

التوثيق العقاري

أتاحت وزارة العدل خدمة التحقق من ملكية الحسابات البنكية، إضافة إلى التحقق من دفع ضريبة التصرفات العقارية، وأكدت وزارة العدل استمرارها في تعزيز التقنية، وتوفير أفضل الحلول الرقمية المبتكرة لخدمة المستفيدين، وتيسير الإجراءات عليهم، وذلك في ظل عملها على مجموعة من المبادرات التطويرية والإصلاحات، التي ستعزز كفاءة التوثيق والأمن العقاري، وتسهم في تعزيز قيم العدالة والشفافية، ضمن أهداف برنامج التحول الوطني لتحقيق رؤية 2030.

إيقاف صرف معاش غير الجادين في «التمكين»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.al-madina.com/article/802187

أكدت وزارة الموارد البشرية اعتماد الضمان الاجتماعي المطورعلى عدم بلوغ الحد المانع لاستحقاق المعاش، مشددة على إيقاف الصرف لغير الجادين في الاستفادة من فرص التمكين دون مبرر.
وأشارت إلى عدم تأثير حصول المستفيد على وثيقة العمل الحر عند دراسة الأهلية، وتحديد موعد الزيارة للبحث الاجتماعي عن طريق التواصل مع الأسرة قبل الموعد بـ24 ساعة للتأكد من مناسبة التوقيت.
ولفتت إلى أهمية عرض فرص التمكين على المستفيد، وعند عدم قبوله لـ3 فرص دون مبرر تقبله الوزارة يوقف صرف المعاش عند ذلك لثبوت عدم الجدية.

- تمديد فترة التسجيل إلى أكتوبر
- استهداف الأسر الأشد حاجة بالدعم
- وثيقة العمل الحر لا تؤثر عند دراسة الأهلية

تعرف على تفاصيل القواعد المنظمة لبرنامج الكفاءات والمتعاقدين!..

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.al-madina.com/article/802016

نشرت صحيفة «أم القرى» في عددها الصادر اليوم الجمعة، قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على القواعد المنظمة لبرنامج الكفاءات والمتعاقدين.
وبحسب القرار فإنه تقرر تشكيل لجنة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية، تتولى مهمة وضع خطة لتنفيذ ما ورد من إجراءات ومتطلبات القواعد، وتفويضها بتفعيل البرنامج على بقية الجهات الحكومية، ومعالجة التحديات التي تنشأ عن تطبيق ذلك، والرفع عمّا يستلزم لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنه.
وأشار القرار إلى أنه للجنة وضع الترتيبات والمعايير المتعلقة بالاستحقاق والصرف لبرنامج الكفاءات والمتعاقدين، وأن تعتمد تلك الترتيبات والمعايير بناءً على قرار من وزيري (الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمالية)، وتنفذ وفق

تعليمات إعداد الميزانية العامة للدولة.
ووجه القرار بالاستمرار بصرف ما هو مخصص لأغراض التحفيز من خلال بند النفقات السرية المخصص لبرنامج الكفاءات المتميزة وفق محدداته وضوابطه الحالية الواردة في الأمرين الساميين رقم (56515) وتاريخ 22 /11/ 1443هـ، ورقم (29601) وتاريخ 26 /6/ 1438هـ، والأوامر الأخرى ذات الصلة، على أن تضع اللجنة المختصة الترتيبات اللازمة للاستحقاق والصرف.
وفي ما يلي القواعد المنظمة لبرنامج الكفاءات والمتعاقدين:
المادة الأولى:
ينشأ بند خاص باسم (برنامج الكفاءات والمتعاقدين)، ويقتصر على الجهات الحكومية المشمولة بقواعد التعاقد على (برنامج الكفاءات المتميزة) الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (119) وتاريخ 21 /2/ 1440هـ، وتعديلاته، وبرنامج (تشغيل مكتب تحقيق الرؤية)، الصادر للجهات الحكومية بالأوامر السامية: رقم (43588) وتاريخ 9/9/ 1437هـ، ورقم (54310) وتاريخ 24 /9/ 1440هـ، ورقم (24535) وتاريخ 15 /4/ 1441هـ، ورقم (42282) وتاريخ 9 /7/ 1441هـ، أو المشمولة بأي منهما.
المادة الثانية:
-1تقوم الجهات المشار إليها في المادة (الأولى) من هذه القواعد بالتنسيق مع وزارة المالية للقيام بالآتي:
أ- إلغاء جميع البرامج وبنود التشغيل والحسابات التي لديها المستخدمة لأغراض التوظيف أو أي نمط آخر يستُخدم للتعاقد (سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر كشركات التشغيل)، والعقود الاستشارية.
ب- إلغاء برنامج تشغيل مكتب تحقيق الرؤية ونقل ما يؤدى عليه على البنود التشغيلية الأخرى إلى الجهة الحكومية وفقًا لتصنيفها الاقتصادي، أما ما يتعلق بالتوظيف والموظفين فيُعالج وفق ما ورد في المادة (الرابعة) من هذه القواعد.
-2يستثنى من تطبيق ما ورد في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (1) من هذه المادة ما يأتي:
أ- بنود التشغيل الذاتي في القطاعات الصحية والعسكرية.
ب- ممارسو مهمات وظائف وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين وفق قواعد ممارسة مهمات وظائف وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (466) وتاريخ 29 /8/ 1439هـ.
ج- عقود التشغيل المسندة إلى القطاع الخاص، مثل: عقود النظافة، وعقود الصيانة، وعقود الإعاشة، وما شابهها.
المادة الثالثة:
تقوم الجهات الحكومية، المشار إليها في (المادة الأولى) من هذه القواعد، بالاتفاق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية، لوضع سلم أجور ومزايا وتعويضات ولائحة إدارية وفق التوصيات المرفوعة حسب التكليف الصادر بالأمر السامي رقم (50400) وتاريخ 8 /9/ 1440هـ، والأمر الملكي رقم (52745) وتاريخ 18 /9/ 1441هـ، تطبيقها على من يتم التعاقد معهم من خلال (برنامج الكفاءات والمتعاقدين) وفق إطار زمني يحدد بالاتفاق بين وزارتي (المالية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.(
المادة الرابعة:
يطبق على المتعاقدين على (برنامج الكفاءات المتميزة)، سلم الأجور والمزايا والتعويضات الواردة في (المادة الثالثة) من هذه القواعد ودمج الالتزامات المالية المتعلقة بهم ضمن (برنامج المتعاقدين والكفاءات)، على ألا يؤدي ذلك إلى زيادة في أجورهم وألا يقل إجمالي ما يتقاضاه المتعاقدون عمّا يتقاضونه حاليًا.
المادة الخامسة:
تقوم الجهات الحكومية المشار إليها في (المادة الأولى) من هذه القواعد –بالاتفاق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية- بإعداد خطة للقوى العاملة للسنوات الثلاث القادمة، ولا تتم الموافقة على أي توظيف جديد على (برنامج الكفاءات والمتعاقدين) قبل اعتماد خطة القوى العاملة من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وفي حال وجود ضرورة قصوى للتوظيف قبل اعتماد خطة القوى العاملة، فيُرفع بذلك إلى وزيري: (المالية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) للبت فيه.

التسجيل متاح لجميع المستحقين.. لا وقف أو نقص للمعاش

الموارد لـ «عكاظ»: الضمان المطور زاد معاش العائل 20٪ والتابع 96٪

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2113289

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لـ«عكاظ» أن الضمان المطور يمتاز بعدة خصائص عن الضمان السابق، وأوضحت أن من أهم مميزات الضمان المطور ارتفاع قيمة المعاش الضماني، إذ زاد معاش الضمان الاجتماعي في النظام المطور للعائل بنسبة (20%) وللتابع بنسبة (96%) عن معاش الضمان الاجتماعي في النظام السابق.

وأوضحت أنه لم يعد يقتصر استحقاق الضمان على حيثيات المستفيدين في النظام الاجتماعي المطور؛ وإنما راعى النظام مجموع دخل الأسرة بشكل كامل، فمتى كانت الأسرة من الأكثر حاجة ولم تبلغ الحد المانع كانت ضمن الأسر المستحقة للمعاش. ورداً على أسئلة «عكاظ»، بينت الوزارة أن من مميزات الضمان المطور التركيز على تمكين المؤهل والقادر على العمل من الاستقلال بنفسه عن المعاش والتحول إلى شخص منتج ضمن أفراد المجتمع.

وذكرت في معرض ردها على «عكاظ» أن المميزات الكثيرة لنظام للضمان أكسبه تفاعلاً كبيراً بين الأسر التي أقبلت على التسجيل بشكل كبير، ولا يزال التسجيل على النظام المطور متاحاً لجميع المستفيدين. ولفتت وزارة الموارد إلى أنه لن يتم تطبيق معايير الأهلية المتطلبة في النظام المطور على المستفيدين المسجلين حالياً في النظام السابق عند تسجيلهم في النظام المطور ما لم تمضِ مدة (9) أشهر من تاريخ التسجيل في النظام المطور.

وكانت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أوضحت عدداً من الشروط للحصول على الضمان الاجتماعي المطور، منها أن يكون سعودياً يقيم داخل السعودية بشكل دائم، وأن يقل الدخل المحتسب لكل أسرة عن الحد الأدنى المحتسب للمعاش وهو 1100 ريال لعائل الأسرة ونحو 550 ريالاً لكل فرد داخل الأسرة. واشترطت الوزارة على المتقدم استيفاء المتطلبات الخاصة بالضمان الاجتماعي المطور؛ ومنها أن يلتزم بتقديم كل الخدمات الخاصة بالصحة والتعليم للأبناء وضرورة الالتزام التام بكل برامج التدريب والتوظيف للقادرين من أفراد الأسرة. ومن بين الشروط للحصول على الضمان المطور ألا يكون المستحق للضمان الاجتماعي المطور مقيماً داخل أي من دور الرعاية التي تقوم بتوفيرها الدولة. وأكدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مراجعتها دورياً لبيانات جميع المستفيدين للتحقق من صحة البيانات ومطابقتها.

المعاش لن يتوقف ولن ينقص

سبق لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن أعلنت عن تمديد فترة التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي المطور للمستفيدين المسجلين في برنامج الضمان الاجتماعي السابق حتى تاريخ 5/ 4/ 1444هـ الموافق 30/ 10/ 2022م.

وأوضحت أن معاش الضمان الاجتماعي لن يتوقف أو ينقص لأي مستفيد سابق تثبت حاجته خلال هذه الفترة أو بعد الانتقال للنظام المطور، وشددت على أهمية الاعتماد على القنوات الرسمية للوزارة في الحصول على معلومات الضمان الاجتماعي المطور.

تدشين مبادرة لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 33 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2112848

أجمع مختصون وعدليون على أن عقود الإذعان التي يحررها طرف دون تدخل الطرف الآخر في مجالات حياتية هي عقود معتبرة، وتخضع للقواعد القانونية ويحق للقضاء التدخل لتخفيف بنودها متى ما ثبت وجود تعسف. واطلعت «عكاظ» على حكم صدر من المحكمة التجارية في جدة لم يلتفت فيه إلى تطبيق بند ورد في عقد إذعان بين شركة تأجير ومستثمر سعودي.

ويقول المحامي والمستشار القانوني بندر محمد حسين العمودي، إن عقود الإذعان صيغة من صيغ إبرام العقود تعتمد على استخدام نموذج للعقد يعده أحد طرفي العلاقة التعاقدية بصورة منفردة ويعرضه على الطرف الآخر الذي ليس له إلا الموافقة كما هو أو رفضه دون أن يغيره أو يفاوضه فيه، ومن أمثلة ذلك عقود التمويل والتوظيف، فالجهات التمويلية تقدم عقداً جاهزاً مُصاغاً لصالحها، وكذا الحال عقود التوظيف، وليس للطرف إلا القبول بالعقد كما هو أو رفضه، وجزء كبير من هذه العقود تنطوي على مخاطر كبيرة وشروط تعسفية وعدم توازن وعدم تكافؤ، فنجد كفة الميزان التعاقدية تميل للطرف الذي صاغ العقد، فهي علاقة غير متكافئة بين طرف قوي يفرض شروطه، وآخر ضعيف عليه أن يقبل العقود كما هي دون أن يحق له تغييرها أو التفاوض بشأنها.

أما الأحكام القانونية المترتبة على عقود الإذعان، فيكون للطرف المذعن المتضرر حق المطالبة بتخفيف الشروط المتعسفة. ويضيف المحامي العمودي، أن نظام العمل والعمال السعودي نص في المادة 8، أنه «يبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام، ويبطل كل إبراء، أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام، أثناء سريان عقد العمل، ما لم يكن أكثر فائدة للعامل»، عليه فللقاضي الحق في تعديل الشروط التعسفية أو إعفاء الطرف المُذعَن من الالتزامات الناتجة عن العقد الذي يحمل طابع التعسف ويلحق خسارة كبيرة بالطرف المُذعَن ويعرضه لإرهاق كبير أثناء تنفيذ العقد. والقاضي له رد الالتزام المرهق إلى القدر المعقول، أو وقف تنفيذ الالتزام بعد التأكد من ثبوت التعسف. وسلطة القاضي هنا ليست مطلقة بل هي مقيدة بمراعاة روح العدالة والإنصاف لرفع الضرر عن المتضرر وعدم الإضرار بالطرف الآخر، وفي المملكة لم تصدر نصوص خاصة تنظم عقد الإذعان، إلا أن قواعد وأحكام الشريعة تتناول العقد وكيفية حماية أطرافه.

طرف قوي وآخر ضعيف

المحامية سمية الهندي، أوضحت أن عقد الإذعان هو أن يكون أحد طرفي العقد أقوى من الآخر، ويقدم له عقداً جاهزاً لا يكون أمام الطرف الآخر إلا قبوله كما هو أو رفضه، ولها أوجه كثيرة في الحياة اليومية كالعقود التأجيرية والتمويلية والسفر وعقود البنوك والبطاقات الائتمانية، والعقود الموحدة في تأجير وبيع العقارات، ووثائق شركات التأمين والاتصالات والمياه وغيرها.

ولفتت إلى أن القضاء يحق له التدخل لبسط سلطته التقديرية في فض أي تشابك في عقود الإذعان طبقاً للقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار). وأوضحت أن من شروط عقود الإذعان أن يكون محل العقد منافع أو سلعاً يكون الناس بحاجة إليها ولا يكون لهم غنى عنها، كالكهرباء، والماء، والهاتف، والغاز. وبينت أن عقد الإذعان غالباً ما يكون مكتوباً بصفة مسبقة، والطرف القوي في عقد الإذعان غالباً ما يكون محتكراً للسلعة أو الخدمة، وإذا تم التوقيع على العقد المذعن من قبل الطرف الثاني المتعاقد - المذعن إليه - فإن ذلك يعتبر رضاء منه بكافة بنود العقد ولا يمكنه التنصل منها، ولكن يكون له حق المطالبة بتخفيف هذه الشروط المتعسفة التي تصب فقط في مصلحة الطرف الأول الأقوى الذاعن.

تخضع للقانون

والمراجعة القضائية

لفت القاضي السابق في المحكمة الجزائية المتخصصة الشيخ الدكتور يوسف غرم الله الغامدي، إلى أن عقود الإذعان أو عقود الانضمام عقود تربط بين أطراف على سلع أو منتجات، وأقرب الأمثلة انطباقاً عليها هي عقود الكهرباء والمياه

والاتصالات ونحوها من العقود التي لا يملك فيها أحد الأطراف إلا الإيجاب والقبول، وهذه العقود في القانون السعودي هي عقود معتبرة وتخضع للقواعد القانونية والنصوص النظامية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تقوم على أسس ثابتة وواضحة وراسخة، منها قوله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)، ومنها ما يشترط في العقود من عدم الموانع، ومنها الغبن والجهالة ونحوها، وبذلك فإن عقود الانضمام أو الإذعان هي عقود تقع تحت إشراف الدولة المباشر وذلك لضمان صحتها وخلوها من الضرر والاحتكار الضار والغبن وغير ذلك، كالاستغلال لطالبي المنتج أو الخدمة أو توفيرها بطريقة مخلة أو منعها بطريقة غير نظامية؛ ولذلك فعقود الانضمام أو عقود الإذعان هي عقود صحيحة نظاماً ومحكومة بموجب الأنظمة والقوانين وتقع تحت إشراف الدولة المباشر ولها متعلقات بعموم المواطنين والحاجات العامة والتأثير المباشر الأقصى واستقرارهم؛ ولذلك فإن هذه العقود كسائر العقود تخضع للقانون العام والنظام، وأيضاً عليها مزيد من الرقابة والإشراف والعناية لخصوصيتها وتأثيرها وعمومها وأهمية وصولها للجميع بالطريقة الصحيحة والكيفية العادلة الأمينة، ومثل هذه العقود هي عقود حديثة نشأت مع تطور العصر وتحضر الدول ومدنيتها، وأول ما ظهرت كما قيل في فرنسا، ثم انتشرت وظهرت الحاجة لها، ولا ينبغي الإكثار على عقود الإذعان وتخويف الناس منها وأنها سالبة للحرية أو أنها محرمة شرعاً، بل العكس هي عقود قانونية فيها الإيجاب والقبول ويوجد فيها حرية تعاقدية تناسب خصوصها وعمومها وظروفها.

محكمةتتدخل

في عقد إذعان

رصدت «عكاظ» نموذج تدخل محكمة سعودية لإبطال عقد إذعان بين مستثمر وشركة متخصصة في تأجير المركبات، وقررت المحكمة إبطال شرط غرامة التأخير في العقد استناداً إلى ما قدمه المستثمر أمام المحكمة التجارية في جدة بأن العقد وقع دون أن يتدخل في صياغة بنوده، وهو عقد إذعان حرر من طرف واحد دون إرادة الطرف الآخر، ويحق للقاضي تعديل الشروط التعسفية في العقد مثل شرط غرامة فسخ العقد وقررت المحكمة في معرض حكمها النهائي شطب غرامات تأخير الأقساط وغرامة فسخ العقد واعتبرت الغرامات وقيمة الإصلاحات من أكل المال بالباطل، وألزمت المحكمة المستثمر بسداد مبلغ 55 ألف ريال لشركة التأجير قيمة عقد الإيجار وشطب المبلغ الذي تطالب به شركة التأجير وقدره 100 ألف ريال وبات الحكم قطعياً.

وتلخصت الدعوى في أن شركة متخصصة في تأجير المركبات قررت فسخ عقد مبرم بينها ومستثمر لاستئجار سيارات بمبلغ 160 ألفاً مقسمة إلى دفعات شهرية، ورفضت المحكمة الغرامات التي فرضتها شركة التأجير على المستثمر بسبب فسخ العقد لتأخره عن السداد، وأوضح المستثمر في دعواه أن الشركة فرضت عليه عمولات تأخير لعدم سداد المستحقات رغم سحب عدد من المركبات. وأجابت الشركة في ردها على المحكمة أنها سحبت المركبات استناداً إلى العقد المبرم بينها والمستثمر، إذ يجيز ذلك الاتفاق المبرم بينهما وتستحق الشركة أن يدفع المستثمر غرامة فسخ العقد وفقاً للاتفاق الموقع بينهما، وتمسكت بتنفيذ بنود العقد، ورفض المستثمر الغرامات المفروضة عليه متمسكاً أن العقد وقع دون أن يتدخل في صياغة بنوده وهو عقد إذعان حرر من طرف واحد دون إرادة الطرف الآخر ويحق للقاضي تعديل الشروط التعسفية في العقد مثل شرط غرامة فسخ العقد، وبعد جلسات عدة استمعت فيها المحكمة إلى كافة الأطراف، واطلعت على العقد والمذكرات المتبادلة خلصت إلى أن العقد بين الطرفين عقد إيجار تمويلي، وأن شركة السيارات لا تستحق أي غرامات وردت في نص العقد، وأنها مما أعدته المحكمة من أكل المال بالباطل، وحكمت بإلزام المستثمر بإكمال قيمة الأقساط فقط وعدم استحقاق شركة التأجير ما يزيد على المبلغ المحكوم به في ما يخص العقد بين الطرفين.

العقوق!!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.al-madina.com/article/802160

خالد الربيش

همزة وصل

A A

مرارة التنقيب في صدور الآباء والأمهات؛ والتجول في دورتهم الدموية، ليست سوى رحلة حياة وقصص بدأت من قديم، هي تعب وأيام، وسهر وقلق، وخوف وعناية، ورعاية وحكايات (لا) يمكن أن يحويها كتاب، أو مقال قصير أبدًا، لكنها الحياة التي تمنح مَن تشاء البقاء، وتأخذ ممَّن تشاء ما تشاء!!

ولأن المهم اليوم هو أن أقول لكل الأبناء وكل البنات الذين يعيشون الآن في وجود آبائهم وأمهاتهم: إن عليهم الحرص كل الحرص على أن يكونوا معهم، يُشاركونهم الحياة، ويحملون عنهم بعض التعب، الذي بإمكانهم أن يأخذوه عنهم، برًّا منهم، وحباً ورفقاً بهم، وخاصة في زمننا هذا، الذي بات ينشر بعض ما نراه من صورٍ كريهة ومؤلمة لأبناء؛ جمعوا الشقاء في دفاتر، ليُقدِّموه بكل جنون وجحود للآباء والأمهات، الذين أفنوا أعمارهم وأيامهم ولياليهم؛ وهم يركضون في كل الاتجاهات، من أجل إسعاد أبنائهم وبناتهم!!..

اليوم بالطبع هو مختلف عن الأمس، الذي كان يمضي هكذا سراً وستراً، دون أن ترى فيه ما يُقلقك، أو يثقب خاصرتك، والسبب في ذلك هو أن التواصل لم يكن سهلاً أبداً، وهو بعكس اليوم، الذي بات يُقدّم لك في الثانية ألف مليون صورة قبيحة؛ لابن أو بنت عاقة، هؤلاء المخدوعون بالجنون والمسميات، والمسكونون بالتقليد الأعمى، لأُناس أنبتتهم الصدفة، وزرعهم الأعداء في طريقنا، ليكونوا كالشوكة في عيون الآباء والأمهات، الذين وجدوا أنفسهم يعيشون معهم أكثر من صدمة، وأكثر من جرح (لا) يمكن أن يُشفَى، والسبب العقوق!!..

)خاتمة الهمزة).. هناك حماقات يجب عدم ارتكابها، وفي مقدمتها العقوق.. والعقوق خيانة عظمى يُمارسها بعض الأبناء والبنات؛ تجاه الآباء والأمهات... وهي خاتمتي ودمتم.

حقوق الإنسان في الصحافة

تعليمنا.. ورشة عمل مستمرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 محرم 1443هـ - 28 أغسطس 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2112826

حمود أبوطالب

ليوم يعود النبض إلى معاقل العلم، ويتغير إيقاع الحياة تبعاً لملايين الأبناء والبنات الذين يبدأون عاماً دراسياً جديداً. سوف تمتلئ الصباحات بحركة الأطفال الصغار ونشاط الطلاب والطالبات الكبار، وسوف نبذر في حقول العلم أفواجاً جديدة من فلذات الأكباد، التي ستتبرعم وتتفتح وتنشر عبيرها في وقت ما في فضاءات الحياة.

التعليم.. التعليم.. كل الفلاسفة والحكماء والعلماء والقادة البارزين عبر التأريخ يؤكدون ويشددون على البحث عن مستوى التعليم في أي أمة إذا أردنا التنبؤ بمستقبلها. ولذلك لا غرابة أن يتصدر التعليم لدينا قائمة اهتمام الدولة، إنفاقاً واهتماماً وتطويراً. وقد جذب التعليم لدينا في المرحلة الراهنة كثيراً من النقاش وطرح الرؤى والأفكار والآراء حول المتغيرات التي تحدث فيه، وهي متغيرات جوهرية بارزة طالت كل مكونات وتفاصيل العملية التعليمية، وشملت كل مستويات التعليم، وهذا توجه حيوي مهم لأنه يدل على الرغبة الأكيدة في البحث عن أفضل الأساليب والتجارب التعليمية للاستفادة منها وتطبيق ما هو ملائم لنا منها.

الجمود والركون إلى أساليب تقليدية والاستمرار في الاعتماد عليها دون تجريب غيرها يصيب أي مجال بالترهل، فما بالكم بالتعليم الذي يعتبر مجالاً خصباً يحتاج إلى التجديد بكل مفيد. وقد اتخذت وزارة التعليم في المرحلة الأخيرة كثيراً من القرارات المفصلية غير المسبوقة، وهي بالتأكيد لن تكون محل اتفاق الجميع عليها، ومن الطبيعي أن تكون لدى البعض آراء أخرى مختلفة حولها، لكن المؤكد أن الوزارة تحولت إلى ورشة عمل متخصصة تعمل آناء الليل وأطراف النهار للوصول إلى ما هو أفضل، وكل جديد لا يتم تطبيقه إلا بعد التأكد من فائدته، كما أنه خاضع للتقييم المستمر والمراجعة، ولا ضير في إعادة النظر في أي تجربة بعد تقييمها.

نرجو لأبنائنا وبناتنا عاماً جديداً مكللاً بالتوفيق، وأيضاً ندعو لكل الجهات المسؤولة عن التعليم بالسداد في استمرار تطويره ليصبح وطننا -بإذن الله- نموذجاً نفخر به دائماً في هذا المجال.

كاريكاتير

	الرياض www.Alriyadh.com **المصدر: جريدة الرياض الاحد** **30 محرم 1443هـ - 28 أغسطس 2022م** https://www.alriyadh.com/1968699
	الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد** **30 محرم 1444هـ - 28 أغسطس 2022م** https://www.aleqt.com/2022/08/28/article_2380146.html